النشرة اليومية للاتحاد
UAC DAILY MONITOR
12 كانون الاول (ديسمبر) 2019 نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

ارتفاع أصول البنوك الخليجية إلى 2.3 تريليون دولار

ارتفع إجمالي أصول البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الربع الثالث من العام الحالي بنسبة 3.1 في المئة، وصولاً إلى 2.3 تريليون دولار، مقابل 2.23 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني من العام 2019، ويعود الفضل في تحقيق ذلك النمو مجدداً، إلى البنوك التقليدية التي سجلت أصولها نمواً إجمالياً بنسبة 3.6 في المئة مقارنة بالربع السابق، بينما تزايد حجم ميزانية البنوك الإسلامية بنسبة 1.4 في المائة.

وواصلت الإمارات صدارتها على مستوى الدول الخليجية من حيث حجم الميزانية العمومية للبنوك المدرجة، بعد أن سجلت أكبر معدل نمو على أساس فصلي على صعيد إجمالي الأصول بنسبة 6.3 في المئة لتصل إلى 755 مليار دولار. في حين بلغ معدل نمو أصول البنوك المدرجة في المملكة العربية السعودية 0.9 في المئة، وصولاً إلى 628 مليار دولار. كما جاءت البنوك القطرية في المركز الثالث. وظلت معدلات صافي هامش الفائدة للبنوك الخليجية ثابتة على أساس ربع سنوي، واستقرت عند نسبة 3.1 في المائة على الرغم من انخفاض أسعار الفائدة في الربع الثالث من العام الحالي بعد أن خفضت الولايات المتحدة أسعار الفائدة مرتين خلال تلك الفترة.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

الإمارات: ارتفاع فائض الميزان التجاري 4.1 في المئة

توقعت وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يساهم ارتفاع قدرة القطاع النفطي الإنتاجية والتصديرية إلى 3.1 مليون برميل يومياً خلال العام 2019، في دعم النمو الاقتصادي الحقيقي لدولة الإمارات ليصل إلى 2 في المئة.

ووفقا لتقرير الوزارة من المتوقع في عام 2019 أن ترتفع الصادرات السلعية بنحو 4.2 في المئة لتسجل حوالي 330.2 مليار دولار، كما سوف ترتفع الواردات السلعية بنحو 4.3% لتبلغ حوالي 245.4 مليار دولار. وبنتيجة ذلك من المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بنسبة 4.1 في المئة ليصل إلى نحو 84.8 مليار دولار خلال عام 2019.

وبحسب التقرير سيتراجع معدل التضخم في العام 2019 ليبلغ 1.2 في المئة، وذلك بسبب عوامل عدة أبرزها امتصاص أثر ضريبة القيمة المضافة والتراجع المتوقع في أسعار النفط، وكذلك التراجع في أسعار الإيجارات التي تمثل حصة كبيرة من سلة المستهلك، وتحرير أسعار الطاقة وانعكاساتها على أسعار النقل، إضافة إلى التطورات التي يشهدها الدولار الأمريكي والسياسة النقدية التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي من حيث التوقعات بانخفاض أسعار الفائدة على الدولار وهو ما سينعكس على أسعار الفائدة للعملات العربية المثبتة مقابل الدولار ومنها الدرهم.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

323 مليار دولار قيمة الاستثمارات السياحية العربية بنهاية 2020

كشف رئيس المنظمة العربية للسياحة الدكتور بندر بن فهد آل فهيد، عن أنّ قيمة الاستثمارات السياحية في العالم العربي ستصل إلى 323 مليار دولار بنهاية العام 2020.

وأشار إلى استضافة المملكة العربية السعودية، ممثلة في الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، اجتماعات المكتب التنفيذي والمجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته الـ 22 بالأحساء "عاصمة السياحة العربية" لعام 2019، وذلك خلال الفترة من 21 إلى 23 من الشهر الحالي.

وأوضح آل فهيد، أنّ تقرير تحليل تنافسية السياحة والسفر للدول العربية، الذي أعدته المنظمة بنهاية العام 2018، يبيّن تحقيق الدول العربية نتائج إيجابية في أعداد السياحة الوافدة حيث وصلت إلى حدود 92 مليون سائح.

وأكد أنّ "السياحة صناعة كبرى ومورد اقتصادي مهم نتيجة لمردودها الاقتصادي الضخم على ميزانيات الدول؛ حيث حققت مساهمات إيجابية في أغلب القطاعات المرتبطة بها بنسب تصل إلى 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وعلى هذا الصعيد من المتوقع أن يزور المنطقة العربية بحلول العام 2030 ما يزيد عن 225 مليون سائح".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرّف)

الرئيس الجزائري يصادق على موازنة 2020

وقّع الرئيس الجزائري المؤقت عبد القادر بن صالح موازنة العام 2020 والتي تتضمن تخفيضات على الإنفاق العام، وتسمح في الوقت ذاته للمستثمرين الأجانب بتملك حصص أغلبية في مشاريع خارج قطاع الطاقة.

وتشمل الموازنة خطة حكومية للاقتراض الأجنبي في العام القادم لمحاولة التأقلم مع الضغوط المالية الناجمة عن تراجع إيرادات الطاقة الحيوية للبلاد. كما أبقت موازنة 2020 على الدعم الذي يغطّي شتى السلع من الوقود إلى المواد الغذائية الأساسية والدواء، دون تغيير عند 8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المرتقب أن يتراجع الإنفاق الإجمالي 9.2 في المئة، حيث تخطط الحكومة لفرض مزيد من الضرائب لاحتواء عجز من المتوقع أن يسجل 7.2 في المئة. بينما من المتوقع أن ينمو الاقتصاد 1.8% العام القادم، انخفاضا من 2.6% متوقعة للعام 2019، حيث تخلق الاحتجاجات مناخا من الضبابية للمستثمرين الجزائريين والأجانب على السواء وسط محاولات حكومية لتنويع موارد الاقتصاد المعتمد على النفط والغاز.

المصدر (موقع cnbc عربي، بتصرّف)

تونس تستهدف نموّا 2.7% في موازنة 2020

أقر وزير المالية التونسي محمد رضا شلغوم خلال جلسة مناقشة الموازنة، بوجود تحديات كبرى خلال العام 2020، تتطلّب مواصلة الإصلاحات لدفع النمو الاقتصادي وإصلاح المؤسسات العمومية، التي تمثل اليوم تحديّا هامّا.

وصادق البرلمان بالأغلبية على الموازنة لعام 2020 بحوالي 127 صوتا فيما امتنع 4 نواب عن التصويت، وعارضه نحو 50 نائبا وشارك في التصويت 181 نائبا من أصل 217. ويقدر حجم موازنة تونس للعام المقبل، بنحو 47.2 مليار دينار (حوالي 16.75 مليار دولار)، في حين تتوقّع الحكومة نسبة نموّ في حدود 2.7 في المئة مقابل نحو 1.4 في المئة متوقعة مع نهاية العام الجاري. ولفت شلغوم إلى أنّ "الحكومة عملت على إعادة هيكلة البنوك العامة والنفاذ إلى التمويل والإدماج المالي، فضلا عن تحسّن المناخ الاجتماعي، عبر تكريس منظومة الأمان الاجتماعي، وتعزيز برامج الإحاطة بمحدودي الدخل ومشاريع التنمية".

واعتبر أنّ "كل المنطلقات الإيجابيّة لعام 2020 متوفرة وهي تتأتى من عمل الحكومة على توفير بيئة مؤسساتية، ترسخ الحوكمة الرشيدة إضافة إلى إقرار إصلاحات لتحسين مناخ الأعمال وإرساء الاقتصاد الرقمي"، موضحا أنّ "الهدف بالنسبة للعام المقبل هو تحقيق نسبة نمو في حدود 2.7 في المئة".

المصدر (صحيفة العرب اللندنية، بتصرّف)